التقييم الفائق كمقاربة سيمانطيقية لمشكلة الغموض في العلوم الإنسانية (الجغرافيا نموذجًا)

Supervaluation as a Semantic Approach to the Problem of Vagueness in Human Sciences (Geography as a Model)

دكتور صلاح عثمان

أستاذ المنطق وفلسفة العلم – رئيس قسم الفلسفة

كلية الآداب – جامعة المنوفية

جمهورية مصر العربية

salah.mohamed@art.menofia.edu.eg

Orcid ID: orcid.org/0000-0003-3311-8569
Arid ID: 0002-3581

المؤتمر الدولي

قراءة إبستيمولوجية في العلوم الإنسانية

جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية (بالمشاركة مع مخبر التربية والإبستيمولوجيا)،

خميس مليانة (١٦-١٧ أبريل ٢٠١٨)

نُشر في كتاب المؤتمر المعنون «**قراءات للنماذج المعرفية في مجال العلوم الإنسانية**»، إشراف د/ صباح قلامين، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٨، ص ص ٣٨ – ٥٩.

ISBN-10: 9947-60-110-2 / 9947601102
ISBN-13: 978-9947-60-110-5 / 9789947601105

Supervaluation as a Semantic Approach to the Problem of Vagueness in Human Sciences
(Geography as a Model)

التقييم الفائق كمقاربة سيمانطيقية لمشكلة الغموض في العلوم الإنسانية
[الجغرافيا نموذجًا]

دكتور/ صلاح عثمان

تمهيد:

يقول «أرسطو» في تعريفه للحد الفاصل بين شيئين أو تصورين: «نحن نُسمي الحدّ طرفًا لكل شيء، أي، الشيء الأول الذي لا يوجد خارجه أي جزء [من ذلك الشيء] والشيء الأول الذي يوجد داخله كل جزء [من ذلك الشيء]»(1). وعلى الرغم من أن «أرسطو» قد وضع تعريفه هذا في سياق دراسته للموضوعات المادية، وعني به التطبيق عليها فقط، إلا أنه يُطبّق بالبداهة أيضًا على الحوادث Events – بما في ذلك حدودها الزمانية – فحياة أي كائن عضوي مثلاً محدودة بطرفين: لحظة الميلاد ولحظة الوفاة، ناهيك عن الفواصل أو الحدود الزمكانية لتلك الحوادث. بل إن هذا التعريف يصلح للتطبيق كذلك على الكيانات المجردة مثل التصورات Concepts والمجموعات Sets، حيث من المفترض أن لكل منها حدودًا فاصلة تخصها(2)، فإذا ما تماهت هذه الحدود، تجلى الغموض بدرجاته المختلفة. ويهدف هذا البحث إلى مناقشة واحدة من أهم المقاربات الفلسفية لمشكلة الغموض، ألا وهي نزعة التقييم الفائق Supervaluationism، تلك التي حاول دعاتها تلافي أوجه القصور في معالجات الأنساق المنطقية متعددة القيم للمشكلة بالإبقاء على قانون الثالث المرفوع. يُوجهنا في ذلك فرض رئيس مؤداه أن ما واجه المنطق الكلاسيكي من مشكلات أدت إلى تطويره، لاسيما مشكلة الغموض، قد واجه بالمثل المنطق متعدد القيم، ولابد وأن يواجه أيضًا أية مقاربة مهما اختلفت أدواتها؛ فالغموض فيما نزعم ظاهرة إبستمولوجية في المحل الأول، مردودها إلى الذات العارفة وقصور إمكاناتها الإدراكية والقياسية، لا إلى الوجود ذاته. وبعبارة أخرى، نزعم من خلال

(1) Aristotle, *Metaphysics*, In J. Barnes (ed.), *The Complete Works of Aristotle*. Princeton University Press, Princeton (N. J.), 1995, Vol. 2, pp. 1552-1728, 1022[a].

(2) Varzi, Achille, "Boundary", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2015 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/win2015/entries/boundary/>.

هذه الورقة أن أية مقاربة لمشكلة الغموض ما هي إلا حلقة من حلقات العلاقة الجدلية اللامنتهية بين الإنسان والطبيعة، أو فلنقل بين ما هو مدرك وما هو موجود بالفعل. وقد ركزنا على قضايا وتصورات الجغرافيا كنموذج للتطبيق باعتبارها أحد أقرب العلوم الإنسانية إلى العلوم الطبيعية، وإن كنا نرى أن عمومية مشكلة الغموض – بأبعادها المختلفة – تُحيل أي علم إلى علم إنساني.

أولاً: الغموض كظاهرة عامة:

يفترض التعريف الأرسطي للحدّ – وكذلك التوبولوجيا – أن ثمة تمييزًا واضحًا بين ما يقع داخل شيء ما وما يقع خارجه، مع أن قليلاً من التأمل يكشف عن كثرة من الموضوعات والحوادث والتصورات ذات الحدود الغائمة Fuzzy boundaries أو غير الواضحة؛ إن السحب، والجبال، والصحاري – على سبيل المثال – هي موضوعات غائمة الحدود؛ وكذلك الحال بالنسبة للحوادث التاريخية – مثل عصر النهضة Renaissance، والثورة الصناعية Industrial revolution والحرب العالمية الثانية، ... إلخ – فهذه جميعًا مجموعات فرعية لمتسلسلة الحوادث التي صنعت التاريخ العالمي، لكن مداها المكاني، وكذلك حدودها الزمانية الابتدائية والنهائية، غير محددة بدقة؛ فإذا ما انتقلنا إلى مجال التصورات وجدنا الغموض يُغلّف حدود معظم محمولاتنا اللغوية، مثل «أصلع»، «طويل»، «أحمر»، ... إلخ؛ فما هو الحدّ الفاصل مثلاً بين الأصلع وغير الأصلع، أو بين الطويل والقصير، أو بين الأحمر وأقرب الألوان إليه؟ كل هذه التساؤلات وأمثالها لا تجد إجابات واضحة، بل ومن شأنها أن تثير مفارقات منطقية شديدة المراس[٣]. أو خذ مثلاً مشكلة العلاقة بين العقل والجسد (الأثيرة فلسفيًا وعلميًا)، فقد نتساءل من خلالها عما إذا كان (س) من الناس في هوية مع جسده؛ لكن ما هو بدقة ذلك الجسد؟ إنه بالتأكيد يشمل قلب (س)، وهو بالتأكيد أيضًا لا يشمل عقله. لكن ماذا عن الزيتونة التي أكلها توًا؟ هل هي جزء من (س)؟ هل سوف تكون فقط جزءًا منه بعد أن يكون قد بلعها وهضمها؟ وهل امتزجت إذن هوية الزيتونة بهوية (س)؟

الغموض إذن ظاهرة عامة تشمل الفكر واللغة الإنسانيين في مجملهما، وما هو من الفكر واللغة الجغرافيين ببعيد؛ فليس هناك مثلاً حدّ دقيق بين ما يمكن أن ندعوه بالجبل Mountain وما يمكن أن ندعوه بالتّل Hill، وإلا ما هو الحدّ الفاصل بين «أقصر جبل» و«أعلى تّل»؟ لا نجد إجابة واضحة عن هذا السؤال حتى لو لجأنا إلى قواميس اللغة لكشف المدلول اللفظي للكلمات؛ فالجبل بالتعريف هو «ما علا من سطح الأرض واستطال وجاوز التّل ارتفاعًا»، في حين أن التّل «هو ما ارتفع من الأرض عما حوله وكان دون الجبل»[٤]!

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول المحمولات الغائمة ومفارقاتها، انظر صلاح عثمان: ***المنطق متعدد القيم بين درجات الصدق وحدود المعرفة*** (منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢) ص ص ٢١ وما بعدها.

(4) المعجم الوجيز، مادة «جبل»، ص ٩١ & مادة «تل»، ص ص ٧٦ – ٧٧.

وقد يمكننا بالطبع تجاوز هذا الغموض بالاتفاق على مقياس معين للارتفاع لا ينبغي أن يقل عنه ما نسميه «جبلاً»، مثلما فعلت الجمعية الجيولوجية البريطانية British geological society التي وضعت حدًا أدنى للجبل مقداره ٢٠٠٠ قدم، لكن التواضع على قدرٍ معين من الارتفاع لا يميز الجبل في الحقيقة عما عداه من بني قد تبلغ الارتفاع ذاته، فالمسلة Obelisk المرتفعة ٢٠٠٠ قدم مثلاً ليست جبلاً! هذا فضلاً عن صعوبة التحديد الرياضي الدقيق للقيمة المقترحة(٥).

خذ مثالاً آخر: في دراسته للطبيعة الجغرافية لموطنه، توصل الجغرافي الفنلندي «تاباني سارجاكوسكي» Tapani Sarjakoski إلى أن فنلندا تحوي بالضبط ١٨٧، ٨٨٨ بحيرة، و١٧٩,٥٨٤ جزيرة، و٦٤٧ نهرًا(٦). ولا شك أنه إنجازٌ جديرٌ بالتقدير، لكن هذا الإحصاء الحسابي يعتمد على تعريفات تواضعية يجدها الجغرافيون أنفسهم إشكالية؛ كتعريف البحيرة مثلاً بأنها «جسم مائي ذو مساحة حدها الأدنى ٠,٠٥ هكتار» (أي ٥٠٠ م٢، حيث يساوي الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع)، وهو تعريف يثير تساؤلات من قبيل: ماذا عن مجموعة البرك Ponds الصغيرة خلال ذلك المستنقع Marsh الذي قد يتجمد في الشتاء ويجف في الصيف؟ ماذا عن البحيرات الموسمية Seasonal lakes الناتجة عن انصهار الجليد؟ وماذا عن البحيرات التي توجد وتختفي نتيجة بناء أو هدم السدود Dams، وكذلك خزانات المياه Reservoirs والحواجز من مختلف الأنواع المستخدمة لأغراض التصنيف الصناعي؟

وكما ذكرنا فإن هذا النوع من الغموض التصوري هو سمة عامة تشترك فيها الجغرافيا مع كافة العلوم الأخرى، بما في ذلك العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وغيرها، لكن غموض الجغرافيا أكثر شمولاً وأشدّ خطورة؛ إذ هو لا يؤثر فقط في البناءات المقولية التي يصف بها الجغرافيون عالمنا، وإنما يؤثر أيضًا في تناولهم لمعظم الموضوعات الفردية التي يفترضون وضوحها بداهةً، كأن يقولون مثلاً أن النيل هو أطول نهر، أو أن طوكيو Tokyo هي أكبر مدينة، أو أن إيفرست Everest هو أعلى جبل، ... إلخ؛ فهذه الأقوال جميعًا تتحدث عن موضوعات غائمة الحدود، ولكل منها «منطقة معنى» تفتقد إلى التحديد الدقيق، فليست لدينا – على سبيل المثال – قائمة مقارنة دقيقة لمدن العالم الأكثر ازدحامًا بالسكان، والسبب في ذلك هو تعدد المعايير التي يمكن أن نستخدمها لتحديد

(5) Varzi، Achille, "Philosophical Issues in Geography: An Introduction", *Topoi*، 20 – 2 (2001), pp. 119 – 130، p. 123.

(6) Sarjakoski, T., "How many Lakes, Islands and Rivers in Finland?: A Case Study of Fuzziness in the Extent and Identity of Geographic Objects ", in P. A. Burrough & A. U. Frank (eds.), *Geographic Objects With Indeterminate Boundaries*, Taylor & Francis، London, 1996, pp. 299 – 312.

هوية التكتلات الحضرية Urban agglomeration المختلفة؛ فإذا افقنا مثلاً على إدراك «يوكوهاما» Yokohama و«كاواساكي» Kawasaki، فإن «طوكيو» بلا شك هي أكبر مدينة آهلة بالسكان في العالم. وبخلاف ذلك فربما تأتي أولاً «سول» Seoul، أو «مكسيكو سيتي» Mexico City، أو «نيويورك» New York (بشرط إدراج «نيوارك» Newark و«باترسون» Paterson).

وبالمثل، ربما يتردد المرء كثيرًا في قوله أن «إيفرست» هو أعلى جبل على الأرض، بقدر ما هنالك من معايير لقياس علو جبل ما؛ فإذا اتفقنا على قياس الارتفاعات الجبلية من مستوى سطح البحر، فإن إيفرست بالتأكيد هو أعلى جبل (٢٩,٠٣٥ قدم)، لكن إذا قررنا قياس الارتفاعات الجبلية من القمة إلى القاع، فالرابح هنا هو بركان هاواي Hawaiian volcano المسمى «ماونا كي» Mauna Kea (٣٣,٤٨٠ قدم في مقابل إيفرست القانع بـ ١١,٠٠٠ قدم فقط). وإذا اعتمدنا في المقارنة على قياس المسافة من القمة إلى مركز الأرض – كما يحلو للبعض أن يفعل – فسنجد أن أعلى جبل على الإطلاق هو بركان تشيمبورازو Chimborazo volcano في الإنديز Andes (٧,٠٠٠ قدم أعلى من إيفرست!)[٧]. هذه أنماط بسيطة للغموض المسبب للحيرة، وقد نستطيع تجاوزها بالاتفاق المشترك على معيارٍ واحد للقياس، ومن ثم المعنى، لكن تظل تواجهنا معضلة كبرى لا يمكننا تجاوزها بسهولة، ألا وهي تعيين الحدود الدقيقة لأي جبل أو نهر أو مدنية أو ما سوى ذلك من موضوعات يشتغل بها الجغرافيون!

دعنا نركز على جبل إيفرست، ولننظر كيف تؤدي الحدود الغائمة لكل من الاسم العام: «جبل»، واسم العلم: «إيفرست»، إلى مفارقة من نوع المفارقات المنطقية القائمة على ما يُعرف بالاستدلال التراكمي Sorites paradoxes؛ أعني تلك التي تأتي في صورة استدلال يبدأ بمقدمة صادقة تمامًا، وينتهي بنتيجة كاذبة تمامًا، وذلك اعتمادًا على التسلسل المترابط لصيغة إثبات التالي المنطقية Modus ponons*. خذ أولاً كلمة «جبل»: ما هو أدنى ارتفاع أرضي يمكن أن تكون هذه الكلمة تمثيلاً صحيحًا له؟ يمكننا الإجابة عن هذا السؤال بالاتفاق المشترك، بحيث نقول مثلاً:

أي ارتفاع أرضي مقداره ٣٠,٠٠٠ قدم هو جبل

(7) Varzi, Op. Cit, p. 124.

* لهذه الصيغة أسماء كثيرة؛ فهي قاعدة إثبات التالي، ومبدأ القياس Principle of syllogism، وقاعدة الفصل Detachment. ومضمون هذه الصيغة له طابع استدلالي يتمثل في أن التسليم بصدق قضية (ق١) يلزم عنها قضية أخرى (ق٢)، يترتب عليه التسليم بصدق القضية الأخرى (ق٢). والصورة الرمزية لصيغة إثبات التالي هي: [(ق١ ⊂ ق٢) & ق١] ⊂ ق٢ أو [ق١ (ق١ ⊂ ق٢)] ⊂ ق٢ (حيث ⊂ ثابت اللزوم، & ثابت الوصل). انظر محمد محمد قاسم: ***نظريات المنطق الرمزي***، بحث في الحساب التحليلي والمصطلح (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١) ص ١٦٣.

ولنرمز لهذه القضية – التي سنتخذها مقدمة – بالرمز ق٣٠,٠٠٠. لكن إذا سلمنا بصدق هذه القضية وفقًا للاتفاق المشترك، كان علينا التسليم أيضًا بصدق القضية اللازمة عنها مباشرة، والقائلة بأن «أي ارتفاع أرضي مقداره ٢٩,٩٩٩ قدم هو جبل»؛ ذلك أن التغييرات الكمية التدريجية لا تؤدي إلى تغييرات كيفية؛ فلا يُعقل مثلاً أن يكون الاختلاف بين الجبل وغير الجبل في قدم واحدة بالزيادة أو النقصان*، ومن ثم يمكن أن نمضي في الاستدلال الاختزالي حتى نصل إلى نتيجة غير مقبولة مؤداها أن «أي ارتفاع أرضي بمقدار قدم واحدة هو جبل»، وبصيغة رمزية:

ق٣٠,٠٠٠

ق٣٠,٠٠٠ ⊃ **ق**٢٩,٩٩٩

ق٢٩,٩٩٩ ⊃ **ق**٢٩,٩٩٨

.

.

.

ق٢ ⊃ **ق**١

ق١

ومن الواضح أن الحجة تصل إلى نتيجتها عبر ٢٩,٩٩٩ خطوة من صيغة إثبات التالي:

[**ق** ٣٠,٠٠٠ & (**ق** ٣٠,٠٠٠ ⊃ **ق** ٢٩,٩٩٩)] **ق** ٢٩,٩٩٩

[**ق** ٢٩,٩٩٩ & (**ق** ٢٩,٩٩٩ ⊃ **ق** ٢٩,٩٩٨)] **ق** ٢٩,٩٩٨

.

.

.

[**ق**٢ & (**ق**٢ ⊃ **ق**١)] **ق**١

وكما نلاحظ فإن المقدمات مقبولة، والحجة صحيحة منطقيًا، ومع ذلك فإن النتيجة كاذبة تمامًا!

---

* تتشابه هذه المفارقة في بنائها المنطقي مع مفارقة الكومة Heap، ذلك أن الاختلاف بين الكومة وغير الكومة ليس في حبة رمل واحدة، فإذا افترضنا مثلاً أننا بإزاء كومة من الرمل، وسحبنا منها تدريجيًا حبة فحبة، فسوف تظل الكومة كومة في كل مرة. وهكذا فإذا كانت ١٠٠ حبة رمل كومة، فإن ٩٩ حبة هي أيضًا كومة، ...، و١٠ حبات كومة، وحبة واحدة كومة! لمزيد من التفاصيل، انظر: ألكسندرا غيتمانوفا: ***علم المنطق*** (لم يرد اسم المترجم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩) ص ص ٢٩٧ – ٢٩٨.

كذلك الحال بالنسبة لاسم العلم «إيفرست»، إذ يؤدي بنا التساؤل عن حدوده الغائمة إلى مفارقته النوعية من مفارقات الاستدلال التراكمي؛ فمما لا شك فيه أن بعض الأحجار هي جزء من إيفرست، والبعض الآخر ليست كذلك، لكن هناك العديد من الأحجار غير المتعينة، بحيث لا نستطيع تحديد ما إذا كانت أو لم تكن جزءًا منه، فإذا ما حاولنا التحديد، وجدنا أنفسنا في النهاية أمام نتيجة مناقضة تمامًا لما اتخذناه نقطة بداية! خذ مثلاً قطعة الحجر ح$_{ن}$، ولنتفق جميعًا على أنها تقع داخل إيفرست، بحيث نسلم بصدق القضية:

قطعة الحجر ح$_{ن}$ هي جزء من إيفرست

حينئذ ينبغي لنا التسليم – وفقًا للتسلسل المنطقي – بأنه إذا كانت قطعة الحجر ح$_{ن}$ هي جزء من إيفرست، فكذلك تكون قطعة الحجر ح$_{ن+١}$، أو ح$_{ن-١}$، ومن ثم نصل إلى النتيجة القائلة بأن أية قطعة حجر ح هي جزء من إيفرست. ويتبع ذلك بالضرورة أن «إيفرست» – كاسم – لا يشير إلى حيز مكاني دقيق في الواقع؛ إنه لا يشير إلى حجم من المادة الأرضية محدد تمامًا ومميز عن محيطه: إن إيفرست غامض![٨].

وقد يعترض البعض بأننا نستخدم الكلمات في العادة دون حاجة إلى التفكير في حدود الكيانات المشار إليها بها؛ فليس هناك من يفكر في الحدّ ككيان ذي موضع مكاني دقيق؛ وبالمثل فنحن نعرف كيف نستخدم المصطلحات الجغرافية دون حاجة إلى التفكير في معانيها الدقيقة، بل ودون تقديم تفسير دقيق لأسس مقدرتنا على استخدامها، تمامًا كما نعرف الصوت الذي يُصدره الكمان، مع أننا لا نتمكن من قوله! وتلك في الواقع هي وجهة نظر الفيلسوف النمساوي «لودفيج فتجنشتين» L. Wittgenstein (١٨٨٩ – ١٩٥١)، صاحب الهتاف المشهور «لا تسل عن المعنى وإنما اسأل عن الاستخدام»[٩].

ومقصد «فتجنشتين» من هذه العبارة أنه من العبث البحث عن المدلول الدقيق للأسماء التي تحفل بها اللغة، ذلك أن معنى الاسم ببساطة هو مجموعة استخدامات الناس له في حياتهم العادية، وذلك وفقًا لما يسميه «نموذج التشابهات الأسرية» The model of family resemblances؛ إن هذا النموذج يوضح لنا كيف أن أية كلمة يمكن أن تُستخدم بنجاح بصرف النظر عما إذا كانت – أو لم تكن

(8) See for more detail: Sainsbury, M. & Williamson, T., "Storites", in B. Hale & C. Wright (eds.), *A Companion in the Philosophy of Language*, Blackwell, Oxford, 1997, pp. 458 – 484.

(٩) انظر محمود فهمي زيدان: ***في فلسفة اللغة*** (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩) ص ١١٠. وأيضًا: محمد مهران رشوان: ***دراسات في فلسفة اللغة*** (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨) ص ٤١.

– تلتقي والدقة المثالية التي ينادي بها الفلاسفة؛ فنحن نُطلق مثلاً على شيء ما كلمة «جبل» لأنه يشبه العديد من الأشياء التي سُميت حتى الآن «جبالاً»؛ ونحن نقول أيضًا أن شيئًا ما هو جزء من إيفرست لأنه يشبه – في جانب ملائم منه – العديد من الأشياء التي نقول حتى الآن أنها أجزاء من إيفرست، ...، وهكذا.

على أن نموذج التشابهات الأسرية – رغم وجاهته – لا يُقدم لنا مخرجًا من مفارقة الاستدلال التراكمي؛ إنه على العكس من ذلك يُقدم تفسيرًا ممتازًا لسبب وقوعنا في المفارقة في المحل الأول، أعني أن استخدام الناس لكلمة ما استخدامًا صحيحًا يفترض مسبقًا أن لديهم فكرة عن معنى هذه الكلمة ونطاق استخدامها، ومن ثم فإذا كان من العبث التساؤل عن المعنى الدقيق للكلمات، فإن من غير العبث التساؤل عن قدرتنا على الحياة مع الغموض؛ عن معرفتنا به وعدم سعينا لتجاوزه بشتى السبل، لا سيما في مضمار العلم أيًا كان مجاله، ولعل الخطوة الأولى في هذا السعي هي أن نحدد بوضوح طبيعة الغموض: هل هو في الأشياء ذاتها أم في معرفتنا بها وتمثيلاتنا اللغوية المعبرة عنها[١٠].

ثانيًا: قراءتان للغموض:

حين نقول إن «إيفرست غامض»، فإن هذه الجملة تحتمل قراءتين مختلفتين لتفسيرها: الأولى هي أن ننسب الصفة «غامض» إلى جبل إيفرست ذاته؛ إلى ذلك الكيان الفعلي الذي أطلقنا عليه هذا الاسم، ومن ثم فالغموض هنا يكتنف المشار إليه موضوعيًا بحيث يفتقد حقًا إلى الحدود الصارمة. أما القراءة الثانية فبها ننسب الصفة غامض إلى الاسم «إيفرست»؛ إلى التصور الذي يعكس معرفتنا الغائمة بحدود الجبل الحقيقية.

بعبارة أخرى يُعتبر الغموض وفقًا للقراءة الأولى غموضًا أنطولوجيًا مرتبطًا بالحالة الوجودية للشيء de re؛ فالمصطلح الغامض يكتسب صفة الغموض لأنه يشير في الواقع إلى موضوع غامض: موضوع تكون حدوده المكانية أو الزمانية غائمة؛ فليست هناك مثلاً واقعة موضوعية محددة حول ما إذا كانت الأحجار غير المتعينة تقع داخل أو خارج الجبل المسمى «إيفرست». والمعنى ذاته يمكن تطبيقه على الصحاري، والبحيرات، والجُزر، والأنهار، والغابات، والخلجان، والشوارع، ...، وكافة الكيانات الجغرافية الأخرى؛ فهذه جميعًا كيانات لها أسماء غامضة لأن الغموض يكتنفها في ذاتها، فليست لها صورة طوبولوجية معيارية بحيث يكون لكل منها حدٌ دقيق يفصل دواخلها عن خوارجها. أما في القراءة الثانية فالغموض يُعتبر غموضًا سيمانطيقيًا مرتبطًا بالحالة التمثيلية

(10) Varzi, Achille, "Vagueness in Geography", *Philosophy & Geography*, 4: 1 (2001), pp. 49 – 65. p. 50.

للكلمة de dicto*، ومن الطبيعي أن تحمل الكلمة الغامضة دلالة فكرية غائمة، تعكس عجز النموذج المعرفي للإنسان عن احتواء الواقع بكافة تفاصيله وتحديداته الدقيقة، وهو أمرٌ تشهد به أنساقنا العلمية على اختلاف أنواعها وبلا استثناء(١١).

والحق أن القراءة الأولى الأنطولوجية مرفوضة تمامًا من قبل كافة منظّري الغموض، ذلك أنها تعني أساسًا رفض السعي إلى تجاوز الغموض – باعتباره ظاهرة خارجة عن نطاق القدرات الإنسانية، وتعني بالتالي وقف الحوار الجدلي بين الإنسان والطبيعة، وهو الحوار الذي أثمر حتى الآن تراكمات معرفية باتت متسارعة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا سلّمنا بكون الغموض سمة من سمات الأشياء في ذاتها، فكيف تسنى لنا – عبر تاريخ العلم – بسط سيطرتنا النسبية عليها؟ ألم يحملنا التطوير المطرد لأدواتنا البحثية إلى مزيد من الفهم لظواهر الكون وميكانيزماته؟ بل أليست كلمات مثل «الغموض»، و«الوضوح»، و«الدقة»، ...، مجرد وحدات في البناء أو النسق اللغوي الذي هو مرآة لمعرفتنا بالعالم لا للعالم ذاته؟!

من جهة ثالثة يؤدي التمييز المقولي بين الحدود الحقيقية والحدود الموضوعة دورًا حاسمًا في تفضيل القراءة السيمانطيقية للغموض على القراءة الأنطولوجية؛ فالغالبية العظمى من الحدود التي نعرفها – على الأقل جغرافيًا – هي حدود موضوعة من قبل الإنسان، ومن ثم فإن غموضها مرده بالضرورة لا إلى المناطق التي تفصل بينها تلك الحدود، وإنما إلى وجهات النظر الإنسانية حيالها، وإلى عدم وجود معيار ثابت ومقبول كلية لتعيينها؛ وإذا كان الناس يتصارعون ويشعلون الحروب على حدود من أنواع مختلفة، فليس ذلك في الحقيقة بسبب حدّ غامض في ذاته، وإنما لأن هناك عدم اتفاق على الموضع الدقيق للحدّ؛ وبسبب تعسفية وجهات نظر معينة إزاء الحدّ المزعوم(١٢).

---

* de dicto & de re: تعبيران لاتينيان يشيران إلى ماهية التراكيب النحوية Syntactic للجمل والعبارات، ومن ثم مغزاها الدلالي أو السيمانطيقي Semantics؛ والترجمة الحرفية للأول هي «عن الشيء» أو «بشأن الشيء» Of thing، وللثاني «عن أو بشأن الكلمة» Of ward. والتعبيران يُستخدمان من قبل فلاسفة اللغة للتمييز بين الغموض الأنطولوجي والغموض السيمانطيقي كما هو موضح أعلاه.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

Williamson, T., *Vagueness*, Routledge, London, & N. Y., 1994، pp. 257 – 269.

(11) Varzi, Op. Cit, p. 52.

(12) Ibid, p. 53.

من المعقول إذن التسليم بأن غموض الجغرافيا هو غموض سيمانطيقي خالص؛ غموض يقع في نسق التمثيل Representation (لغتنا، وأجهزتنا التصورية)، لا في الكيان الممثل؛ وحين نقول إن المشار إليه بمصطلح جغرافي ما ليس مميزًا على نحوٍ قاطع، فإنما نعني أن المصطلح المذكور يُعيّن موضوعًا ما على نحوٍ غامض، لا أنه يُعيّن موضوعًا غامضًا. وبالمثل، حين نتحدث عن «إيفرست»، فإنما نتحدث بغموض لأن هناك طرقًا عديدة ومختلفة لتصور التخوم الجغرافية لجبل إيفرست، وجميعها ملائمة تمامًا لطريقة استخدام الاسم في ظروف الأحوال العادية.

ثالثًا: ما التقييم الفائق؟:

ليكن الغموض إذن سيمانطيقيًا، فكيف يمكن التعامل معه؟ هل ثمة علاج ممكن لتلك الكلمات الغامضة التي تحفل بها جمل وعبارات اللغة العادية، وتحفل بها أيضًا قضايا ونظريات العلوم المختلفة؟

لقد بُذلت بالطبع محاولات عديدة لتجاوز الغموض من قبل المناطقة وفلاسفة اللغة، لا سيما خلال القرن العشرين، لكن تبرز منها محاولتان أكثر أهمية من غيرهما؛ تجلت الأولى في تطوير المنطق الرمزي الكلاسيكي ثنائي القيم إلى ما يُعرف بالمنطق متعدد القيم Many valued logic. ووفقًا لهذا الأخير لم يعد الحكم المنطقي – على أية قضية – مقصورًا على قيمتي الصدق التقليديتين: صادقة & كاذبة، كما يقضي بذلك قانون الثالث المرفوع Excluded middle، بل بات لدينا عدد لا متناه من القيم المتصلة التي تتوسط بين الصدق التام والكذب التام. ورغم النجاح النسبي لهذه المحاولة – التي ما زالت تخضع للتطوير والتعديل – إلا أن المشكلة الأساسية لا زالت تطل برأسها في كل استخدام للكلمات وقضايا اللغة. خذ مثلاً القضية «زيد طويل»؛ لا شك أن هذه القضية قد تكون صادقة تمامًا أو كاذبة تمامًا، لكن عدم معرفتنا بالحد الفاصل بدقة بين الطول والقصر يؤدي إلى حالات غير متعينة يصعب فيها تعيين قيم صدق عددية للقضية، فإذا قلنا مثلاً أن القضية متوسطة الصدق (أي صادقة وكاذبة معًا) أدى ذلك إلى إشكالات تعوق تطبيق قواعد الأحكام المنطقية على القضايا المركبة، وهو ما تناولناه بالتفصيل في بحثٍ سابق[١٣]. ومن ثم يمكن القول أن أنساق المنطق متعدد القيم نجحت في التعبير الواضح عن غموض المعرفة، لكنها لم تبدد الغموض ذاته.

أما المحاولة الثانية فقد تمثلت في نزعة التقييم الفائق Supervaluationism، وهي ما نركز عليه في هذا البحث.

(١٣) أنظر كتابنا: ***المنطق متعدد القيم بين درجات الصدق وحدود المعرفة***، سبق ذكره.

التقييم الفائق Supervaluation منهجٌ حديث نسبيًا في فلسفة العلم؛ فمنذ منتصف القرن العشرين تقريبًا ساد الفرض القائل بأن مفردات اللغة العلمية يمكن أن تنقسم إلى فئتين: مفردات قائمة على الملاحظة Observational، وأخرى نظرية Theoretical؛ الأولى تشتق معناها من ارتباطاتها بالخبرة الحسية بمظاهر العالم، أما الثانية فتشتق معناها من ارتباطاتها بالمفردات القائمة على الملاحظة من جهة، وارتباطاتها ببعضها البعض – من خلال نظرية علمية معينة – من جهة أخرى. ولم يكد هذا الفرض يحتل مكانه في أدبيات فلسفة العلم حتى أدرك الجميع أن الغموض يكتنف المفردات القائمة على الملاحظة، ذلك أن التعريف بالوسائل الحسية إنما يستند إلى عدد متناه من الخبرات الجزئية، ومن غير المعقول – أو المقبول – أن يتم تعميم المصطلح المعرّف جزئيًا على كل الخبرات المستقبلية الممكنة، وتلك هي مشكلة الاستقراء Induction التقليدية(١٤).

ويعني ذلك بالضرورة أن الغموض يكتنف أيضًا المفردات النظرية، ومن ثم يمكن أن نضع لكل منها أكثر من تفسير اتفاقي يحدد المعنى، وكل تفسير منها يكافئ الآخر في إمكانية القبول طالما كان معياره هو الاتفاق المشترك. وهكذا فكل عبارة في اللغة – تحوي مصطلحًا غامضًا – إما أن تكون صادقة أو كاذبة وفقًا لتفسير نوعي معين يُوصف بأنه «تقييم مقبول» Admissible valuation؛ فإذا كانت العبارة المعنية صادقة في كل تقييم مقبول، فإننا نقول حينئذ أنها «فائقة الصدق» Super true، بغض النظر عن أية اعتبارات سيمانطيقية أخرى؛ وكذلك الحال بالنسبة للكذب، فالعبارة الكاذبة في كل تقييم مقبول توصف بانها «فائقة الكذب» Super false، بغض النظر عن مدى غموض المصطلح أو المصطلحات التي تنطوي عليها.

ذلك ببساطة هو الزعم الأساسي لنزعة التقييم الفائق؛ فالصدق هو صدقٌ فائق Super truth، والكذب هو كذبٌ فائق Super falsity. أما العبارات التي تصدق وفقًا لبعض التقييمات المقبولة وتكذب وفقًا لأخرى، فلن يمكننا وصفها بأنها فائقة الصدق أو فائقة الكذب، وإنما نقول إنها لا صادقة ولا كاذبة، مع ملاحظة أننا في هذه الحالة لا نتخلى عن قانون الثالث المرفوع كما فعلت أنساق المنطق متعدد القيم، لأن جهلنا بقيمة الصدق لأية قضية لا يعني أنها تفتقد إلى هذه القيمة، وإنما يعني بالأحرى أن لها قيمة صدق حدية متغيرة من وقت إلى آخر وفقًا لوجهات النظر التقييمية، وهو ما يتجلى في معالجة التقييمات الفائقة للقضايا المركبة كما سيلي تفصيله(١٥).

وكان فيلسوف العلم البولندي «هنريك ميلبرج» Henryk Mehlberg (١٩٠٤ – ١٩٧٨) هو أول من استخدم فكرة التقييم الفائق – وليس الاسم – في كتابه «مدى العلم»(١٦) المنشور سنة ١٩٥٨،

(14) Williamson, Timothy, *Vagueness*, Op. Cit, p. 143.

(15) Ibid, p. 144.

(16) Mehlberg, H., *The Reach of Science*, University of Toronto Press، Toronto, 1958.

مطبقاً إياها على الغموض، ومن خلاله يمكن أن نقف على العناصر الأساسية لنزعة التقييم الفائق بصفة عامة.

في هذا الكتاب، يصف «ميلبرج» أي مصطلح بأنه غامض «إذا كان من الممكن فهمه بأكثر من طريقة مقبولة»[17]، ومن ثم فأية عبارة تحوي مصطلحات غامضة «تكون صادقة (أو كاذبة) إذا كانت تبقى صادقة (أو كاذبة) وفقاً لكل تفسير مقبول للمصطلحات الغامضة التي تحتويها»[18].

وكمثال لمصطلح غامض نأخذ مثلاً الاسم «تورنتو» (الدال على إحدى المدن الكندية)، ذلك أن الحدود المكانية – الزمانية لدلالته يمكن أن تُعيّن بأكثر من طريقة؛ فلأن العبارة «تورنتو في كندا» هي عبارة صادقة في كل تقييم ممكن، فهي إذن فائقة الصدق؛ أما العبارة «تورنتو في أوربا» فكاذبة في تقييم ممكن، ومن ثم فهي فائقة الكذب. ولأن العبارة «عدد الأشجار في تورنتو هو عدد زوجي» صادقة في بعض التقييمات المقبولة، وليست كذلك في البعض الآخر، فهي إذن لا صادقة ولا كاذبة.

على أن الاهتمام الأكبر لمنهج التقييمات الفائقة إنما ينصب على علاج القضايا أو العبارات المركبة، وهو العلاج الذي يتضح من خلاله عدم التخلي عن قانون الثالث المرفوع. خذ مثلاً قضية الفصل: «عدد الأشجار في تورنتو إما أن يكون عددًا فرديًا أو يكون عددًا زوجيًا». هذه القضية صادقة بالضرورة في كل تقييم ممكن ومقبول، وبالتالي فهي فائقة الصدق، مع أن مكونيها ليسا كذلك، لأن القضيتين الجزئيتين: «عدد الأشجار في تورنتو هو عدد فردي» & «عدد الأشجار في تورنتو هو عدد زوجي» كاذبتان في بعض التقييمات المقبولة!

وطالما كان الصدق صدقاً فائقاً فإن الفصل الصادق True disjunction قد لا ينطوي على مفصول صادق؛ ولتوضيح ذلك يضع «ميلبرج» تمييزًا بين ما يسميه القانون المنطقي عن الثالث المرفوع، والقانون المنطقي الشارح لقانون الثالث المرفوع The meta - logical of excluded middle؛ فالأول يأخذ الصيغة «أ أو ليس أ» بلغة الموضوع (أي اللغة محل الدراسة)؛ أما الثاني فهو مبدأ منطقي مصاغ باللغة الشارحة، مفاده أن أية عبارة (أ) في لغة الموضوع إما أن تكون صادقة أو كاذبة، ويُعرف هذا المبدأ الآن بمبدأ التكافؤ المزدوج Bivalence[19]*.

(17) Ibid, p. 277, Quoted by Williamson، Op. Cit, p. 145.

(18) Mehlberg, Ibid, p. 278, Quoted by Williamson, Ibid, p. 145.

(19) Williamson, Loc. Cit.

* بمعنى أن هناك تكافؤ مزدوج بين قولنا «إذا كانت (أ) صادقة فهي إذن ليست كاذبة»، وقولنا «إذا كانت (أ) كاذبة فهي إذن ليست صادقة».

يرفض «ميلبرج» القانون الشارح ويقبل القانون المنطقي عن الثالث المرفوع؛ فالعبارة «أ أو ليس أ» صادقة في كل تقييم مقبول، ومن ثم فهي فائقة الصدق، حتى ولو كانت (أ) – وكذلك (ليس أ) – صادقة في بعض التقييمات المقبولة وكاذبة في أخرى، وبالتالي لا صادقة ولا كاذبة! هذا من جهة، ومن جهة أخرى يذهب «ميلبرج» إلى أن إمكانية القبول لتقييم ما لا يمكن أن تعتمد على التدقيق في العبارة أو القضية المركبة مصطلحًا بمصطلح، وإلا واجهتنا حالات يمتنع فيها الصدق الفائق لقضية صادقة بوضوح. خذ مثلاً القضية الشرطية Conditional: «هند امرأة، إذن هند بالغة». هذه القضية صادقة بوضوح، فالمرأة هي أنثى بشرية بالغة بالتعريف، لكن إذا أخذنا مقدم القضية «هند امرأة»، وتاليها «هند بالغة» كلاً على حده، لوجدنا أن الأولى يمكن أن تكون صادقة في بعض التقييمات المقبولة لكلمة «امرأة»، والثانية يمكن أن تكون كاذبة في بعض التقييمات المقبولة لكلمة «بالغة»، فإذا كان ناتج التأليف بين هذه التقييمات مقبولاً، فإن القضية الشرطية سيكون لها مقدم صادق وتالي كاذب في واحدٍ على الأقل من التقييمات المقبولة، ولن تكون بالتالي فائقة الصدق![*]، وعلى هذا يمكن لنا تقييم القضيتين «هند امرأة» و «هند بالغة» كصادقتين معًا، أو ككاذبتين معًا، ولكن يجب ألا نقيّم الأولى كصادقة والثانية ككاذبة[٢٠].

وعلى أية حال، لم يكن عرض «ميلبرج» لفكرة التقييم الفائق مشبعًا بما فيه الكفاية، لكن العرض المفصّل والمشبع – باستخدام الاسم ذاته – هو ذلك الذي قدمه «باس فان فراسن» B. Van Fraassen (من مواليد ١٩٤١) العام ١٩٦٠، ساعيًا به إلى وضع علاج سيمانطيقي للأسماء غير ذات الإشارة. ومنذ عام ١٩٧٠ قام عدد من فلاسفة العلم واللغة بتطبيق فكرة التقييم الفائق على مشكلة الغموض بصفة عامة، منهم على سبيل المثال: «ميشيل دومت» M. Dummett (١٩٢٥ – ٢٠١١)، و«هانز كامب» H. Kamp (من مواليد ١٩٤٠)، و«ديفيد لويس» D. Lewis (١٩٤١ – ٢٠٠١). أما التطبيق على غموض المصطلحات والقضايا الجغرافية بصفة خاصة، فقد تحمس له «أخيل فارزي»[**] A.Varzi في أكثر من مقال له عن فلسفة الجغرافيا.

رابعًا: التقييم الفائق وقضايا الجغرافيا:

بغض النظر عن مدى قدرة التقييم الفائق على تقديم علاج ناجع للغموض عمومًا – وهو ما سنتناوله بالفحص في نهاية هذا البحث – يذهب «فارزي» إلى أن هذه النزعة كافية تمامًا في حالة

* وذلك وفقًا لقاعدة دالة اللزوم القائلة بأن الدالة تصدق في كل الحالات ماعدا حالة صدق المقدم وكذب التالي.

(20) Ibid, PP. 145 – 146.

** أستاذ المنطق والميتافيزيقا بجامعة كولومبيا الأمريكية. عمل محررًا لموسوعة ستانفورد Stanford الفلسفية، ومحررًا استشاريًا لمجلتي Dialectica & Monist، ويعمل الآن محررًا لمجلة الفلسفة Journal of Philosophy.

المصطلحات والتعبيرات الجغرافية الغائمة، ذلك أننا في أية محاولة للتقييم أو للتدقيق Precisification تتعلق بمصطلح ما، إنما نقوم بعملية ترسيم ملائمة لحدود المشار إليه بهذا المصطلح، وتلك عملية مألوفة ومفترضة ضمنًا في أي نسق لغوي جغرافي. وبعبارة أخرى، نستطيع القول إن عملية التدقيق لمصطلح جغرافي غامض، وليكن (ط)، هي طريقة لتعيين ما يشير إليه (ط) بدقة، من خلال رسم – أو إعادة رسم – حدود إبستيمولوجية مقترحة، وخاضعة لتقييدات نوعية ملائمة، تفصله عن غيره[٢١]. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن مصطلحًا غامضًا مثل «جبل» يقبل أشكالاً مختلفة من التدقيق؛ كأن نقول مثلاً أن قطعة من الأرض تُعتبر «جبلاً» إذا وفقط إذا كانت مرتفعة على الأقل بمقدار ٥,٠٠٠ قدم، أو إذا وفقط إذا كانت مرتفعة على الأقل بمقدار ٤,٠٠٠ قدم، وهكذا.

إن غموض المصطلح ناجمٌ في الحقيقة عن كثرة أشكال التدقيق المقبولة، وعن عدم قدرتنا على انتقاء قيمة واحدة دقيقة – نتفق عليها جميعًا – لأدنى ارتفاع أرضي يمكن أن نطلق عليه كلمة «جبل»، وهو ما ينطبق بالمثل على أسماء الأعلام الفردية؛ فالاسم «إيفرست» يقبل أكثر من طريقة لترسيم حدود ما يشير إليه، وجميعها متكافئة في إمكانية القبول، الأمر الذي تعالجه بوضوح سيمانطيقا التقييم الفائق؛ أعني بقولها أن قيمة الصدق لقضية أو عبارة ما تحوي مصطلحًا غامضًا هي دالة لقيم صدقها وفقًا لكافة أشكال التقييم أو التدقيق المقبولة لذلك المصطلح. وعلى هذا النحو، تكون المقدمة الأولى لمفارقة الاستدلال التراكمي، والقائلة بأن:

قطعة الحجر ح$_n$ هي جزء من إيفرست

صادقة بالتأكيد وفقًا لكل أشكال التقييم المقبولة، ومن ثم فائقة الصدق. أما النتيجة القائلة بأن:

أية قطعة حجر ح هي جزء من إيفرست

فسوف تكون كاذبة بالتأكيد (إذا كانت ح تقع مثلاً في «كتمندو» Katmandu)، ومن ثم فائقة الكذب[٢٢].

وفضلاً عن قدرتها على تجاوز مفارقات الاستدلال التراكمي، فإن نزعة التقييم الفائق تتفق ومعايير الأحكام في المنطق الرمزي الكلاسيكي (ثنائي القيم)، لا سيما قانون الثالث المرفوع، والذي نلجأ إليه للحصول على قضايا مركبة فائقة الصدق، والمثال الجغرافي المناظر لذلك هو أن نقول:

قطعة الحجر ح إما جزءًا من إيفرست أو ليست جزءًا منه

(21) Varzi, "Vagueness in Geography", Op. Cit, Pp 54.

(22) Ibid, p. 55.

هذه القضية صادقة في كل تقييم مقبول، ومن ثم فائقة الصدق، بالرغم من أن مكونيها ليسا كذلك (حيث أن كلاً منهما لا صادقة ولا كاذبة). وبهذه الطريقة نستطيع أن نمضي في بناء أنساقنا الجغرافية دون أن يؤرقنا أي مصطلح غامض؛ فلدينا مدى معين من التفسيرات التقييمية – أي ترسيمات الحدود – وما نحاول فعله هو الحصول على الصدق بمقتضى كل التفسيرات المقترحة[٢٣].

وكشأن أية محاولة للتفسير، هناك بالطبع ثغرات تتخلل نزعة التقييم الفائق، واعتراضات منطقية ينبري أصحاب النزعة – ومنهم «فارزي» للرد عليها – ولعل أبرز هذه الاعتراضات هو مكابدة النزعة مما يُعرف بالغموض من الطراز الأعلى Higher-order vagueness، بالإضافة إلى كثرة العوالم الممكنة التي تفترضها أشكال التقييم المتنوعة لكل موضوع جغرافي. ننظر الآن في هذين الاعتراضين وكيفية معالجة «فارزي» لهما.

خامسًا: ظاهرة الغموض من الطراز الأعلى:

إذا كنا بإزاء مصطلح غامض في لغتنا العادية، فمعنى ذلك أننا لا نستطيع الحكم على القضية التي يرد فيها بالصدق أو بالكذب وفقًا لقواعد المنطق الرمزي الكلاسيكي؛ فغموض المصطلح ناجم عن جهلنا بالحدود الدقيقة لما يشير إليه في عالم الواقع، أي أن هناك حالات لا متعينة لا يُسعفنا إزاءها التصنيف الثنائي للقيم باستخدام قانون الثالث المرفوع؛ فإذا لجأنا إلى افتراض قيمة صدق ثالثة، تكون القضية بمقتضاها «محايدة» Neutral في تلك الحالات غير المتعينة (أي لا صادقة ولا كاذبة كما يقضي المنطق ثلاثي القيم Triadic logic)، فلن نفعل شيئًا سوى أن نزيد القضية غموضًا فوق غموضها، أعني غموض الصيغة المحايدة ذاتها، وعدم قدرتنا على تصنيفها إلى صادقة أو كاذبة، إننا لن نستطيع مثلاً تحديد نقطة دقيقة تتحول فيها القضية «زيد أصلع» من كاذبة إلى صادقة، ولن نستطيع بالمثل تحديد نقطتين دقيقتين، واحدة للتحول من كاذبة إلى محايدة، وأخرى للتحول من محايدة إلى صادقة! وهكذا فإذا كانت القيمتان ليستا كافيتين، فإن القيم الثلاثة ليست كافية أيضًا لعلاج الغموض. ولن نصل إلى حلٍ للمشكلة بإضافة أية مجموعة متناهية أو لا متناهية من قيم الصدق، لأننا بذلك نرتقي مدارج الغموض رويدًا رويدًا، وصولاً إلى ما يعرف بالغموض من الطراز الأعلى.

بعبارة أخرى، نستطيع القول إن أية لغة شارحة نستخدمها لتبديد الغموض سوف ترث بالضرورة ما تنطوي عليه اللغة الطبيعية من غموض، بالإضافة إلى غموضها هي ذاتها، وكلما ازدادت اللغات

(23) Ibid.

الشارحة ازدادت بالتالي مراتب الغموض، فمثلنا كمثل من يعالج الداء بدواء لا يزيده إلا استفحالاً، فهو في حاجة دومًا إلى أنماط جديدة من الدواء، تؤكد الداء دون أن تقضي عليه[٢٤].

تلك مشكلة تعاني منها كافة أنساق المنطق متعدد القيم، فهل تعاني منها أيضًا نزعة التقييم الفائق؟ أليست بدورها لغة شارحة للغة الطبيعة التي يكتنفها الغموض؟

هي كذلك بالفعل، بل إن أية محاولة للتقييم من شأنها أن تؤدي إلى مفارقة من نوع المفارقات التي لجأنا إلى نزعة التقييم الفائق لتجاوزها، أعني مفارقات الاستدلال التراكمي، وهو ما يوضحه المثال التالي:

لنفرض أن (أ) هي المشار إليه المقبول للاسم «إيفرست» وفقًا لتقييم ما. ولنفرض أيضًا أن (أ١) تختلف فقط عن (أ) في أنها تحوي قطعة صغيرة جدًا من المادة – لا تحتويها (أ) – على طول التخم المقترح أسفل الجبل. لا شك أن (أ١) يجب أن تؤخذ بالمثل كمشار إليه مقبول للاسم «إيفرست»، فليس هناك اختلاف ملموس بين الكيانين. لكن إذا كان ذلك كذلك، فسوف نصل في النهاية إلى أن أية (أن) لابد وأن تكون مشارًا إليه – مقبولاً – للاسم «إيفرست»، وتلك نتيجة كاذبة تمامًا[٢٥].

إن ما تؤكده المفارقة هو أن المحمول: «المشار إليه المقبول» هو محمول غامض، مثله في ذلك كمثل المحمولات: «جبل»، «صحراء»، ... وغيرها، فإذا كانت نزعة التقييم الفائق تخبرنا بأن قيمة الصدق لأية قضية أو عبارة غامضة هي دالة لقيم صدقها وفقًا لكافة التقييمات الممكنة لها، فلن يكون ذلك تفسيرًا مكتملاً ومشبعًا ما لم تكن مجموعة الكيانات المشار إليها بمصطلحاتها محددة بوضوح، ومن ثم فإن نزعة التقييم الفائق تعاني كغيرها من ظاهرة الغموض من الطراز الأعلى! وللرد على هذا الاعتراض، يذهب «فارزي» إلى أن ظاهرة الغموض من الطراز الأعلى ليست ظاهرة خاصة بنزعة التقييم الفائق وحدها، لكنها بالأحرى دليل على أن اللغة السيمانطيقية الشارحة للغة The semantic meta-language – وهي اللغة التي صيغت بها النظرية – هي ذاتها غامضة، فالغامض يزداد غموضًا بدوره، ولو أمعّنا النظر في كافة مصطلحاتنا السيمانطيقية، بما في ذلك المحمولات: «صادق»، «كاذب»، واشتقاقاتهما، لوجدنا أنها غامضة، وحتى كلمة «غامض» ذاتها هي كلمة غامضة، لأننا لا نستطيع وضع حدٍ قاطع بين ما هو غامض وما هو واضح! وعلى هذا

(24) See Williamson, "Vagueness", Op. Cit, p. 113 & p. 128. Also Russell, B., "Vagueness", in E. Eames & J. Slater (eds.), *The Collected Papers of Bertrand Russell*, Alen & Unwin Hyman، London, 1983, Vol. 9, pp. 145-154.

(25) Varzi, Op. Cit, p. 57.

فالغموض المتصاعد يمثل مشكلة للسيمانطيقا بصفة عامة، وعلينا ألا نأخذه كذريعة لرفض نزعة التقييم الفائق![٢٦].

سادسًا: التقييمات المقبولة كعوالم ممكنة:

تفترض نزعة التقييم الفائق وجود عدد – ربما كان غير محدود – من التقييمات المقبولة لكل مصطلح غامض أو قضية غامضة. وليست هذه التقييمات في الحقيقة مجرد كيانات خالصة لا علاقة لها بالواقع، بل إن كل تقييم منها – كما تفترض النزعة – هو بمثابة تحديد لكيان واقعي نشير إليه بالاسم أو المصطلح محل الدراسة، ومن ثم فهو يعكس موجودًا فعليًا له حدوده الدقيقة المميزة له عن غيره. والنتيجة اللازمة عن ذلك أننا إذا كنا نقبل العديد من التقييمات المختلفة والمتنوعة لمصطلح واحد، فعلينا أن نقبل أيضًا وجود العديد من الكيانات الواقعية التي يشير إليها ذلك المصطلح الواحد! وحيث أن كل كيان مقترح يمثل شيئًا موجودًا في عالمنا، فمعنى ذلك أن هناك كثرة من العوالم الممكنة التي يحتويها عالمنا، والتي لا نستطيع الفصل بينها بحدود دقيقة، الأمر الذي يعود بنا إلى نقطة البداية التي انطلقنا منها!

خذ مرة أخرى الاسم «إيفرست»؛ إن هذا الاسم معني به أن يكون اسمًا لجبل ما، لكن نزعة التقييم الفائق تضعنا أمام تقييمات مختلفة لهذا الاسم، وبالتالي تفترض مسبقًا وجود العديد من الجبال التي تحمل الاسم ذاته في منطقة واحدة، ومع أنها جميعًا تشترك في قمة واحدة، إلا أن لكل منها حدّه الدقيق المحيط به؛ ألا يستلزم ذلك أن «إدموند هيلاري» Edmund Hillary و«تينزينج نورجاي» Tenzing Norgay حين وصلا إلى قمة إيفرست في ٢٩ مايو ١٩٥٣ قد وصلا إلى قمة جبال عديدة متداخلة وليس جبلاً واحدًا؟ أليس ذلك عبثًا؟[٢٧].

إزاء هذا الاعتراض، يذكرنا «فارزي» بأن أية محاولة للتقييم أو التدقيق لابد وأن تخضع لتقييدات نوعية ملائمة؛ ففي حالة «إيفرست» مثلاً، تخضع التقييمات المختلفة للاسم – والتي يعمد كل تقييم منها إلى انتقاء موضوع خاص به كمشار إليه بالاسم «إيفرست» – لتقييد نوعي مؤداه أن هناك جبلاً واحدًا، وواحدًا فقط، يحمل ذلك الاسم، وليس العديد من الجبال المتداخلة ذات القمة الواحدة. وحين نقول إن كل تقييم للاسم «إيفرست» يجب أن ينتقي جبلاً، فإنما نعني أنه يجب أن يُثبت القضية:

إيفرست جبل

(26) Ibid, p. 58.

(27) Ibid, p. 59.

وكما نلاحظ فإن هذه القضية تحوي – إلى جانب «إيفرست» – محمولاً غامضًا هو الاسم العام «جبل»، وأي تقييم مقبول لهذا الاسم العام لابد وأن يخضع لتقييد آخر؛ إذ لن يكون مقبولاً إلا إذا كان يؤكد القضية:

لا جبلين متداخلين

وهذه القضية يجب أن تكون فائقة الصدق، فلا معنى إذن للقول أن هناك جبالاً عديدة – ذات قمة مشتركة – يُشار إليها بالاسم «إيفرست»، وبالتالي فالقمة التي وصل إليها «هيلاري» و«نورجاي» بعد رحلة التسلق التاريخي لهما هي قمة جبل واحد، سواء نظرنا إليه وفقًا لهذا التقييم أو ذاك[٢٨].

من جهة أخرى، يشير «فارزي» إلى ضرورة ارتباط التقييدات النوعية – المفروضة على كافة محاولات التقييم – بالسياق؛ فقد نتساءل مثلاً: هل الجليد الذي يُغطي قمة إيفرست هو جزءٌ منه؟ وهل الأشجار التي يحتويها تدخل في نطاق التقييم؟ وماذا عن العُشب والأزهار والأرانب والحشرات التي تملأ زواياه وشقوقه، هل هي جزء منه بالمثل؟ هذه التساؤلات قد لا تجد إجابة دقيقة ومحددة، لأن ممارساتنا التقييمية قد تحتويها في سياق، ولا تحتويها في سياق آخر، وتلك صعوبة تؤكد أهمية خضوع التقييمات المختلفة لتقييدات نوعية ملائمة، وأهمية ارتباط هذه الأخيرة بالسياقات المختلفة لتصوراتنا بالنسبة لأي مصطلح أو قضية[٢٩].

تعقيب:

لا نستطيع الزعم بأن نزعة التقييم الفائق قد نجحت تمامًا في تجاوز الغموض؛ فالنزعة كما رأينا تعاني من ظاهرة الغموض من الطراز الأعلى؛ الغموض المتراكم بتراكم اللغات السيمانطيقية الشارحة للغة. ولم يكن دفاع «فارزي» عن النزعة في هذا الصدد مقنعًا بما فيه الكفاية؛ فلا يكفي مثلاً القول أن الغموض من الطراز الأعلى يمثل مشكلة لكافة المحاولات السيمانطيقية، بما في ذلك نزعة التقييم الفائق، ذلك أن هذه الأخيرة إنما وُضعت أصلاً لتجاوز الغموض اللغوي، أيًا كانت مرتبته، فلا أفضلية لها في هذا الجانب على أنساق المنطق متعدد القيم، اللهم إلا في تمسكها بقانون الثالث المرفوع، ونجاحها في علاج دوال الصدق للقضايا المركبة باستخدام هذا القانون. بل وحتى هذا النجاح لا يمكن أن نعتبره نجاحًا تامًا ومشبعًا، لأن النظرة المدققة من شأنها أن تضعنا أمام حالات تفشل فيها دالة صدق القضية المركبة بمقتضى التقييمات الفائقة، وهو ما يتجلى بصفةٍ خاصة في حالتي الفصل والوصل؛ فلو افترضنا مثلاً – بالعودة إلى أمثلتنا السابقة – أن القضيتين الجزئيتين: «هند بالغة» و«هند ليست بالغة» لا هما بالصادقتين ولا بالكاذبتين، فإن قضية الفصل:

(28) Ibid.

(29) Ibid, p. 60.

«هند بالغة أو ليست بالغة» تكون صادقة في كل التقييمات المقبولة لها، أي فائقة الصدق. لكن قضية الفصل العبثية «هند بالغة أو هند بالغة» تكون بمقتضى التقييمات ذاتها لا صادقة ولا كاذبة، لأنها ببساطة تكافئ القضية الجزئية «هند بالغة». ومع ذلك فإن قضيتي الفصل غير قابلتين للتمييز بواسطة الحالات السيمانطيقية لمكوناتهما، بمعنى أن كل قضية منهما تفصل بين قضيتين جزئيتين لا هما بالصادقتين ولا بالكاذبتين!

كذلك الحال بالنسبة لدالة الوصل Conjunction؛ فالقضيتين: «هند بالغة وهند ليست بالغة» و«هند بالغة وهند بالغة» غير قابلتين للتمييز بواسطة الحالات السيمانطيقية لمكوناتهما، فكل منهما تنطوي على قضيتين جزئيتين لا هما بالصادقتين ولا بالكاذبتين وفقًا للتقييمات المقبولة، ومع ذلك فإن الوصل الأول كاذب، والثاني ليس بصادق ولا كاذب، وذلك على العكس من المنطق متعدد القيم، والذي وفقًا له تكون درجة الصدق لوصلٍ ما هي دالة لدرجات صدق مكونيه؛ فحين تكون درجة صدق القضية «هند بالغة» هي ذاتها كنفيها، فإن دالة الدرجة العددية تُلزم القضية التكرارية «هند بالغة وهند بالغة» بأن تكون لها درجة صدق أقل كقضية التناقض الذاتي «هند بالغة وهند ليست بالغة». أما قضية الفصل «هند بالغة أو هند بالغة» فسوف تكون لها درجة صدق عالية كالقضية «هند بالغة أو ليست بالغة»[٣٠].

وكما نلاحظ، فإن هذه الأمثلة تميل بكفة الترجيح لصالح المنطق متعدد القيم، لكن علينا ألا نبطر نزعة التقييم الفائق حقها فيما يتعلق ببعض دوال الصدق الأخرى، لا سيما دوال القضايا الشرطية؛ فلا يمكننا مثلاً – وفقًا للمنطق متعدد القيم – أن نميز بين القضية الواضحة: «هند امرأة إذا وفقط إذا كانت هند بالغة»، والقضية العبثية: «هند امرأة إذا وفقط إذا لم تكن هند بالغة»، لأننا لا نجد اختلافًا في درجة الصدق على أي من الجانبين لأداة الشرط «إذا وفقط إذا»، لكن كل تقييم مقبول إما أن يجعل القضيتين: «هند امرأة» و«هند بالغة» صادقتين، والقضية: «هند ليست بالغة» كاذبة، أو يجعل القضيتين «هند امرأة» و«هند بالغة» كاذبتين، والقضية: «هند ليست بالغة» صادقة. ولذا فإن التقييم الفائق يجعل القضية: «هند امرأة إذا وفقط إذا كانت هند بالغة» صادقة، والقضية «هند امرأة إذا وفقط إذا لم تكن هند بالغة» كاذبة[٣١].

ونخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن المنطق متعدد القيم ونزعة التقييم الفائق مكملان لبعضهما البعض، وأن جهازنا المنطقي والسيمانطيقي لم يبلغ بعد مرحلة التحكم التام في مفرداتنا وقضايانا

(30) Williamson, " *Vagueness*", Op. Cit, pp. 146 – 147.

وأنظر أيضًا كتابنا: ***المنطق متعدد القيم بين درجات الصدق وحدود المعرفة***، ص ص ٧١ وما بعدها.

(31) Op. Cit, p. 147.

اللغوية؛ فما نفعله بدقة هو تجاهل الغموض وليس علاجه، وربما كان ذلك هو أقصى ما نستطيع فعله في مرحلتنا الراهنة!

المراجع

المراجع باللغة العربية:

١. ألكسندرا غيتمانوفا: ***علم المنطق***، لم يرد اسم المترجم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩.

٢. صلاح عثمان: ***المنطق متعدد القيم بين درجات الصدق وحدود المعرفة***، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٣. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، تصدير إبراهيم بيومي مدكور، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

٤. محمد محمد قاسم: ***نظريات المنطق الرمزي*** (بحث في الحساب التحليلي والمصطلح)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

٥. محمد مهران رشوان: **دراسات في فلسفة اللغة**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

٦. محمود فهمي زيدان: **في فلسفة اللغة**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Aristotle, *Metaphysics*, In J. Barnes (ed.), *The Complete Works of Aristotle*, Princeton University Press, Princeton (N. J.), 1995, Vol. 2, pp, 1552-1728, 1022[a].
2. Mehlberg, H., *The Reach of Science*, University of Toronto Press, Toronto, 1958.
3. Russell, B., "Vagueness", in E. Eames & J. Slater (eds.), *The Collected Papers of Bertrand Russell*, Alen & Unwin Hyman, London, 1983, Vol. 9, pp. 145-154.
4. Sainsbury, M. & Williamson, T., "Storites", in B. Hale & C. Wright (eds.), *A Companion in the Philosophy of Language*, Blackwell, Oxford, 1997, pp. 458 – 484.
5. Sarjakoski, T., "How many Lakes, Islands and Rivers in Finland?: A Case Study of Fuzziness in the Extent and Identity of Geographic Objects ", in P. A. Burrough & A. U. Frank (eds.), *Geographic Objects With Indeterminate Boundaries*, Taylor & Francis, London, 1996, pp. 299 – 312.
6. Varzi, Achille, "Boundary", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2015 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/win2015/entries/boundary/>.

7. ……., "Philosophical Issues in Geography: An Introduction", *Topoi*, 20: 2 (2001), pp. 119 – 130.
8. ……., "Vagueness in Geography ", *Philosophy & Geography*, 4 : 1 (2001), pp. 49 – 65.
9. Williamson, T.، *Vagueness*, Routledge, London, & N. Y., 1994.

***